

صندوق النقد الدولي

بيان صحفي رقم 10/321

واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431

للنشر الفوري

الولايات المتحدة الأمريكية

٣٠ أغسطس ٢٠١٠

صندوق النقد الدولي يعزز أدواته المخصصة للوقاية من الأزمات

اتخذ صندوق النقد الدولي اليوم إجراءات لتعزيز أدواته المخصصة للإقراض والتوسع فيها، بغية المساهمة في احتواء خطر الأزمات المالية. ففي سياق جهود الصندوق لتعزيز مجموعة أدواته المخصصة لمنع وقوع الأزمات، قرر المجلس التنفيذي زيادة الائتمان الذي يقدمه "خط الائتمان المرن" (FCL) من حيث الحجم والمدة، وإنشاء "خط ائتمان وقائي" (PCL) جديد لمساعدة البلدان التي تطبق سياسات سليمة ولكنها قد لا تستوفي الشروط عالية المستوى التي تحقق لها الأهلية لاستخدام خط الائتمان المرن.

وصرح السيد دومينيك سترأوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي قائلاً "إن هذه القرارات تنص على التوسع في أدوات منع وقوع الأزمات وتعزيزها، وتمثل خطوة مهمة في عملنا المتواصل مع بلداننا الأعضاء لدعم شبكة الأمان المالي العالمية. ومن خلال "خط الائتمان المرن" المعزز و"خط الائتمان الوقائي" الجديد سيتمكن الصندوق من مساعدة بلدانه الأعضاء على وقاية أنفسهم من تقلبات السوق المفرطة."

والهدف من هذا الدعم لأدوات الصندوق ذات الطابع التأميني هو تشجيع البلدان على الاستعانة بالصندوق في وقت أبكر لوقايتها من الأزمات، وكذلك للمساعدة في حمايتها من مغبة الأزمات النظامية أثناء حدوثها. وأضاف السيد سترأوس-كان قائلاً إن "مجموعة الأدوات التمويلية المعدلة تكافئ البلدان التي تتبع سياسات قوية. ونتوقع أن تساهم إتاحة هذه الخطوط الائتمانية لطائفة أكبر من البلدان في إرساء نظام نقدي دولي أكثر استقراراً."

وتأتي هذه الإصلاحات في الوقت الذي أدرجت فيه مجموعة العشرين تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية ضمن بنود جدول الأعمال المقرر لاجتماعها القادم في العاصمة الكورية سول في نوفمبر ٢٠١٠. وقد اضطلعت حكومة كوريا بدور قيادي في إثارة هذه القضية.

وكان الصندوق قد أنشأ خط الائتمان المرن في شهر مارس ٢٠٠٩ في سياق عملية إصلاح شامل لإطار الإقراض من موارده، وهو أداة مخصصة للبلدان التي تتمتع بمستوى بالغ القوة من الأساسيات والسياسات الاقتصادية والأداء السابق في مجال تنفيذ السياسات، مما يتيح لها المرونة في السحب من خط الائتمان عند صدور الموافقة أو اعتباره ترتيباً وقائياً دون أي شروط تتعلق بالسياسات الجارية في أي من الحالتين (راجع [البيان الصحفي رقم 09/85](#)). وتتضمن التحسينات التي وافق عليها المجلس التنفيذي اليوم ما يلي:

- مضاعفة مدة الخط الائتماني (يمكن حاليا الموافقة على عقد اتفاقات لاستخدام خط الائتمان المرن لمدة عام، أو لمدة عامين مع إجراء مراجعة مرحلية لمدى استيفاء شروط الأهلية بعد عام، مقارنة بالمدة السابقة التي كانت إما ستة أشهر أو عام مع إجراء مراجعة مرحلية بعد ستة أشهر)؛
 - إلغاء الحد الأقصى الضمني لاستخدام موارد الخط الائتماني وقدره ١٠٠٠% من حصة البلد العضو في الصندوق، على أن تستند قرارات استخدام هذه الموارد إلى احتياجات التمويل في كل بلد؛
 - تعزيز الإجراءات ذات الصلة عن طريق اشتراط مشاركة المجلس التنفيذي مبكرا في تقدير المستوى المتوخى لاستخدام الموارد وتأثير هذا الاستخدام على وضع السيولة في الصندوق.
- أما "خط الائتمان الوقائي" الجديد فهو متاح لمجموعة أكبر من البلدان الأعضاء مقارنة بالبلدان المؤهلة للاستفادة من "خط الائتمان المرن". وفي الواقع العملي، يتم تقدير مدى أهلية البلدان في خمسة مجالات عامة، هي: (١) المركز الخارجي والنفوذ إلى الأسواق، (٢) سياسة المالية العامة، (٣) السياسة النقدية، (٤) سلامة القطاع المالي ونظام الرقابة عليه، (٥) كفاية البيانات. وبينما يشترط خط الائتمان الوقائي تحقيق أداء قوي في معظم هذه المجالات، فإنه يتيح الحصول على الموارد من منطلق وقائي للبلدان الأعضاء التي ربما لا تزال تعاني من مواطن ضعف متوسطة في واحد أو اثنين من هذه المجالات. وفيما يلي بعض سمات "خط الائتمان الوقائي":
- شروط لاحقة مبسطة تستهدف الحد من مواطن الضعف الاقتصادي التي تتحدد في سياق إجراءات الأهلية، مع رصد التقدم المحرز من خلال مراجعات نصف سنوية للبرنامج.
 - تركيز صرف الموارد في بداية المدة، مع إتاحة ما يصل إلى ٥٠٠% من حصة العضوية عند الموافقة على عقد الاتفاق وما يصل إلى ١٠٠٠% منها بعد ١٢ شهرا.
- وإلى جانب هذه الإصلاحات أدخل الصندوق مؤخرا بعض التحسينات الأخرى على مجموعة أدواته المستخدمة في الإقراض، ومنها تحسين تسهيلات المخصصة للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل في يوليو ٢٠٠٩ (راجع [البيان الصحفي رقم 09/268](#)).
- ولا يزال العمل جاريا لضمان قدرة الصندوق على التحرك بسرعة وفعالية عند حدوث صدمة نظامية يمكن أن يتسبب تداعي ردود الأفعال المترتبة عليها وانتشار الأثار الناجمة عنها في تعريض الاستقرار الاقتصادي العالمي لخطر بالغ. وكان المجلس التنفيذي قد عقد في هذا السياق مناقشة أولية لعدة خيارات في ظل "آلية الاستقرار العالمي" – وهي إطار مطروح يهدف إلي تعزيز قدرة الصندوق على توجيه السيولة بشكل استباقي إلى البلدان الأعضاء التي يحتمل أن تتضرر من حدث نظامي ما، إلى جانب ترتيبات دعم السيولة على المستويين الثنائي والإقليمي. وسوف تستمر مناقشة هذه الخيارات في الفترة القادمة.